الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية

أيلول/سبتمبر 2012

تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أشجار الزيتون التي دمرها المستوطنون الإسرائيليون في قرية بيتللو، بالقرب من مستوطنة نحليئيل في محافظة رام الله، تشرين الأول/أكتوبر 2012.

نظرة عامة

في الوقت التي تمّ فيه إعداد هذا العدد من تقرير مراقب الشؤون الإنسانية، كان موسم قطف الزيتون، الذي بدأ في السادس من تشرين الأول/أكتوبر، يتعرض مرة أخرى للتقويض بسبب القيود المفروضة على حرية الوصول وبسبب عنف المستوطنين. ومنذ مطلع تشرين الأول/أكتوبر، أتلف المستوطنون الإسرائيليون ما يزيد عن 1,000 شجرة، وحرم مئات المزارعين الفلسطينيين أو واجهوا قيوداً فرضت على قدرتهم على الوصول إلى حقول الزيتون الواقعة خلف الجدار أو بالقرب من المستوطنات. وتعتبر صناعة زيت الزيتون أحد أعمدة الاقتصاد الفلسطيني ويعتمد عليها ما يقرب من 80,000 عائلة فلسطينية في تدبير سبل عيشها. وتبرز أحداث شهر أيلول/سبتمبر التي يشملها هذا التقرير عدداً آخر من التحديات التي يواجهها الفلسطينيون للحفاظ على سبل عيشهم.

أجج ارتفاع أسعار السلع الأساسية خلال الأشهر القليلة الماضية، وخصوصا أسعار الوقود، مظاهرات شعبية نُظمت

محتويات التقرير

غزة: الموافقة على تنفيذ 11 مشروعا من مشاريع الأمم المتحدة وعلى تصدير شحنتين من البضائع إلى الضفة الغربية..... 3

المظاهرات الشعبية احتجاجا على غلاء المعيشة في الضفة الغربية تؤدي إلى وقوع إصابات..... 5

فرض المزيد من القيود على الوصول إلى الخدمات في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل... 7

المحكمة العليا الإسرائيلية تؤيد «سياسة الفصل» الإسرائيلية بين غزة والضفة الغربية..... 10

المستجدات الربع سنوية فيما يتصل بوصول المساعدات الإنسانية..... 12

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 5841 | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

Scan it!
with QR reader App

في أنحاء الضفة الغربية في أوائل أيلول/سبتمبر. وأحرق المتظاهرون الإطارات وأغلقوا شوارع رئيسية واشتبكوا مع قوات الأمن الفلسطينية؛ وأصيب ما لا يقل عن 75 شخصاً ووردت تقارير عن دمار واسع النطاق لحق بالمباني العامة.

وأكد البنك الدولي في تعليقه على تردي الوضع الاقتصادي والأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية في اجتماع لجنة الاتصال المختصة الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر، أنّ «النمو الاقتصادي الفلسطيني المستدام سيمثل تحدياً في ظل غياب تغييرات أساسية ومهمة من شأنها أن تزيل العوائق الناجمة عن تُجزئة الأراضي الفلسطينية – هذه العوائق التي تقيّد أية استثمارات، وتؤدي إلى رفع التكاليف وتعيق التماسك الاقتصادي».

ويعتبر الحظر المتواصل المفروض على دخول وخروج البضائع من قطاع غزة أحد هذه المعوقات. وأعلنت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر، وفي إطار الاستعداد لاجتماع لجنة الاتصال المختصة، عن موافقتها على 11 مشروعاً من مشاريع الأمم المتحدة التي تعالج فجوات كبيرة في مجالات الإسكان والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء والزراعة. وإلى جانب هذه الموافقات، أبلغت وكالات الأمم المتحدة بأنّ 18 مشروعاً آخر قيمتها 35 مليون دولار أمريكي رفضت مؤقتا «لاعتبارات أمنية تتعلق بموقع هذه المشاريع». والحاجة إلى الحصول على موافقة إسرائيل على مشاريع إعادة الإعمار لها صلة بالحظر الإسرائيلي المتواصل على استيراد مواد البناء الأساسية. وكانت هنالك حالة استثنائية واحدة لهذا الحظر في عام 2010 للمنظمات الدولية غير أن عملية التصديق الطويلة أعاقت بصورة كبيرة تنفيذ المشروع، وقد بقيت المشاريع التي تمّت الموافقة عليها مؤخرا قيد المراجعة لمدة 19 شهراً في المتوسط.

وشهد هذا الشهر أول عملية تصدير للبضائع التجارية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية منذ عام 2007 تتألف من بضعة شحنات من الأثاث. بالإضافة إلى ذلك، تمكن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من شحن سبعة شحنات من بسكويت التمر المُصنّع محليا لبرنامج تغذية المدارس الذي يديره في الضفة الغربية. وبالرغم من أنّ هذه الخطوات محل ترحيب إلا أنّ الموافقة على التصدير منحت بصورة استثنائية وما زال الحظر الشامل المفروض على نقل البضائع إلى الضفة الغربية وإسرائيل (وهما السوقان الرئيسيان لمنتجات غزة) ساري المفعول مما يقوض أية إمكانية لنمو القطاع الخاص في غزة.

ويعتبر الحظر المفروض على تصدير البضائع التجارية أحد عناصر «سياسة الفصل» الإسرائيلية الرسمية بين قطاع غزة والضفة الغربية. وأيدت المحكمة العليا الإسرائيلية هذا الشهر مشروعية هذه السياسة بعد أن رفضت التماسا قدمته خمس طالبات فلسطينيات من قطاع غزة منعن من الدخول إلى الضفة الغربية لاستكمال دراسة الماجستير هناك. وبررت الحكومة الإسرائيلية في أوراقها التي قدمت إلى المحكمة «سياسة الفصل» بذرائع أمنية وسياسية.

ويبرز أثر القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول في الأرض الفلسطينية المحتلة هذا الشهر في مدينة الخليل التي بدأ فيها مطلع هذا الشهر بناء سياج جديد على طول الطريق في القسم الذي تسيطر عليه إسرائيل من المدنية. وتفيد السلطات الإسرائيلية أنّ السياج سيقام لمنع الأطفال الفلسطينيين من «إزعاج المستوطنين الإسرائيليين» المتوجهين إلى الحرم الإبراهيمي. وأشارت زيارة ميدانية أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاء محليون إلى أنّه عند استكمال بناء هذا السياج فستضطر 70 عائلة تعيش في المنطقة إلى سلوك طريق التفافية طويلة، باستخدام طرق بديلة، من أجل الوصول إلى مراكز الخدمات وأماكن كسب الرزق.

ويحاول مجتمع المنظمات الإنسانية، ومن بينها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تلبية الاحتياجات الإنسانية للتجمعات الفلسطينية التي ولدتها هذه المعيقات وغيرها من معيقات التنقل والوصول. وبالرغم من ذلك، تحدّ بعض السياسات والقيود المفروضة على الوصول من قدرة هذه المنظمات من تنفيذ برامجها. وأشارت بيانات جديدة تمّ الحصول عليها من استبيان أجري من خلال الإنترنت إلى أنّ عام 2012 شهد شهرياً 105 حوادث في المتوسط متصلة بحرية الوصول تعرض لها موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية مقارنة بمتوسط بلغ 45 حادثاً سجلتها الآلية المنتظمة التي تعتمد على التقارير الذاتية التي يقدمها الموظفون المتضررون. وتتضمن حوادث الوصول التأخيرات على الحواجز ومتطلبات تفتيش سيارات الأمم المتحدة بما يخالف اتفاق امتيازات الأمم المتحدة وحصانتها.

وتعتبر القيود المفروضة على الوصول سبباً رئيسياً في الانكشاف للمخاطر في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. فلهذه القيود آثار مباشرة وتراكمية تؤدي إلى البطالة وانعدام الأمن الغذائي وفقدان الممتلكات والاعتماد على المساعدات. وتعتبر إسرائيل، بوصفها قوة محتلة، مسئولة عن رفاهية السكان الفلسطينيين الواقعين تحت سيطرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من أنّ القانون الدولي يتيح لإسرائيل تقييد الحق في حرية حركة الفلسطينيين لتلبية حاجة أمنية مشروعة، فلا يمكنها فعل ذلك إلا "بأقل درجة تحتمها الضرورة"، وبطريقة غير تمييزية تأخذ بالحسبان الالتزامات القانونية الأخرى.

غزة: الموافقة على تنفيذ 11 مشروعا من مشاريع الأمم المتحدة وعلى تصدير شحنتين من البضائع إلى الضفة الغربية

ما زال نظام القيود المفروض على نقل البضائع من غزة وإليها يقوض القدرة على الوصول إلى الخدمات ومصادر كسب الرزق

أعلنت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر منح موافقتها على خروج ودخول عدد من البضائع من غزة وإليها. وبالرغم من أن هذه الموافقات تعدّ خطوة في الاتجاه الصحيح إلا أنّها تسلط الضوء على الطابع المقيد لنظام الوصول الراهن الذي يعيق تنفيذ أية مشاريع إنسانية وتنموية وإعادة تنشيط القدرة الإنتاجية في غزة.

وفي 20 أيلول/سبتمبر، أعلن منسق نشاطات الحكومة في المناطق المصادقة على 11 مشروعا من مشاريع الأمم المتحدة وعلى مكونين من مشروع آخر قيمتها 39.3 مليون دولار أمريكي. وتتضمن هذه مشروعاً للإسكان في خانيونس (449 وحدة سكنية)، وست مدارس، وثلاثة مشاريع للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي، ومشروعاً للكهرباء، ومشروع إعادة استصلاح أراض زراعية في شمال غزة (قرية أم ناصر). وبالرغم من أنّ هذه المشاريع محدودة بمناطق معينة وبعدد من المستفيدين إلا أنّ تنفيذها سيعالج فجوات كبيرة في الخدمات الإنسانية.

وبالرغم من هذه الموافقات، أبلغ منسق نشاطات الحكومة في المناطق وكالات الأمم المتحدة ومنظمة غير حكومية دولية أنّ 18 مشروعاً آخر، من بينها مشروع بناء 13 مدرسة وخمسة مشاريع للبنية التحتية المجتمعية قيمتها 35 مليون دولار أمريكي رفضت بصورة مؤقتة «نظرا لاعتبارات أمنية تتعلق بموقعها». وبالتالي، طُلب من الوكالات المنفذة لهذه المشاريع أن تحدد مواقع بديلة وأن تعيد طرح المشاريع لدراستها.

والحاجة إلى الحصول على موافقة إسرائيل على مشاريع إعادة الإعمار لها صلة بالحظر الإسرائيلي المتواصل على استيراد مواد البناء الأساسية عبر المعابر الرسمية بين إسرائيل وقطاع غزة وهو حظر ساري المفعول منذ فرض الحصار على غزة في عام 2007. ووافقت إسرائيل على استثناء عام للمواد المتعلقة بمشاريع تنفذها منظمات دولية وكان منسق نشاطات الحكومة في المناطق قد صادق عليها مسبقاً. ونظراً للحظر المتواصل، اضطر القطاع الخاص في غزة إلى الاعتماد على تهريب مواد البناء عبر الأنفاق الواقعة أسفل الحدود مع مصر.

وبالرغم من وجود استثناء خاص بالمنظمات الدولية إلا أنّ نظام الفحص الذي تطبقه إسرائيل للحصول على موافقة أدى إلى تأخيرات طويلة في تنفيذ مشاريع أساسية، ويطيل بالتالي من الصعوبات التي يواجهها المستفيدون المعنيون. فعلى سبيل المثال، ظلت المشاريع التي تمّت الموافقة عليها في أيلول/سبتمبر قيد الفحص لدى منسق نشاطات الحكومة في المناطق مدة بلغت 19 شهراً في المتوسط. وعلى غرار حزمة الموافقات السابقة (في آذار/مارس 2012)، أعلن عن هذه الموافقات قبيل اجتماع لجنة الاتصال المختصة رفيعة المستوى. ويؤكد ذلك على ما يبدو ما جاء في وثيقة إسرائيلية نشرت في وقت سابق هذا العام بناء على التماس بموجب حرية المعلومات، مما يشير إلى أنّ توقيت الإعلان عن الموافقات يخضع لاعتبارات سياسية.[1]

كذلك، فإن الوتيرة البطيئة لمنح الموافقات تعيق بدرجة كبيرة قدرة الوكالات الدولية على تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان يتزايدون بسرعة ومعرضين للمخاطر بدرجة كبيرة. وتشير تقديرات للأمم المتحدة إلى أنّه بحلول عام 2020 سيبلغ عدد سكان غزة 2.1 مليون نسمة. ومن أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء السكان يجب أنّ تتم زيادة الخدمات والبنية التحتية: إذ يجب مضاعفة إنتاج الكهرباء، وستكون هنالك حاجة إلى مستشفيات جديدة توفر 800 سرير و440 مدرسة جديدة بالإضافة

إلى وجوب إجراء تحسين ملموس على البنية التحتية لشبكات المياه والصرف الصحي.[2] فعلى سبيل المثال، تحتاج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) إلى خمس مدارس ابتدائية على الأقل سنوياً للحفاظ على خدمات التعليم القائمة بنظام الفترتين وبمعدل أقصاه 40 طالباً في غرفة الدراسة. ومنذ شباط/فبراير 2010، لم تنجح الأونروا سوى في بناء ما معدله أربع مدارس سنوياً، ويعود ذلك بصورة كبيرة إلى تأخر الحصول على موافقات من السلطات الإسرائيلية.

وفي تطور ملحوظ آخر، شهد هذا الشهر أيضاً أول عملية تصدير تجاري للبضائع من قطاع غزة إلى الضفة الغربية منذ عام 2007، حيث سُمح لشركة من القطاع الخاص بإرسال أربع شحنات من الأثاث (كراسي ومقاعد مدرسية) مُصنعة في غزة إلى الضفة الغربية. وكانت وزارة التعليم في السلطة الفلسطينية طلبت هذه الشحنة لاستخدامها في مدارس الضفة الغربية، وتأمل أن تكون هذه الشحنة الأولى في سلسلة من المناقصات لتجهيز المدارس. بالإضافة إلى ذلك، حصل برنامج الأغذية العالمي على موافقة على نقل شحنة من بسكويت التمر على سبع شاحنات تحمل 77 طناً من بسكويت التمر المُصنّع محليا لبرنامج تغذية المدارس الذي يديره برنامج الأغذية العالمي في الضفة الغربية.[3]

ومنذ تخفيف الحصار في عام 2010، سمحت إسرائيل بأنواع محدودة من الصادرات إلى أوروبا (تقتصر على المنتجات الزراعية تقريباً). وفي الوقت ذاته، بقي الوصول متعذرا بدرجة كبيرة إلى أسواق الضفة الغربية وإسرائيل التي تعتبر الأسواق الطبيعية لمنتجات غزة بسبب الحصار. بالإضافة إلى ذلك تفرض السلطات الإسرائيلية، مشيرة إلى بذرائع أمنية، قيوداً على الحد الأقصى للارتفاع في كل شحنة مصدرة في حدود متر واحد بدلاً من الارتفاع المعياري البالغ 1.6 متر مما يستدعي استخدام شاحنات إضافية لنقل الكمية ذاتها من البضائع. ويؤدي هذا إلى زيادة تكاليف الشحن بصورة ملموسة ويقلص القدرة التنافسية لتجار غزة.[4] وعموماً، فإن الموافقة الاستثنائية هذا الشهر على تصدير الشحنتين إلى الضفة الغربية خطوة إيجابية. ويجب البناء على هذه السابقة المهمة كي يكون للصادرات أثر كبير على الوضع الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة وخصوصاً على إنعاش القطاع الخاص الشرعي في غزة.

برنامج الأمم المتحدة لإعادة إعمار قطاع غزة حسب النوع والوضع

وضع المشروع	عدد المشاريع	قيمة المشاريع (بالدولار الأمريكي)	متوسط وقت الحصول على موافقة (بالأشهر)	وحدات سكنية	مدارس	مرافق صحية	المياه والصرف الصحي والنظافة	الكهرباء	البنى التحتية	المعيشة/ المجتمع
اكتمل	61	57,454,566		568	11	4	10	5	8	8
قيد التنفيذ	61	147,407,321	10	1,312	31	2	4	2	4	7
صودق عليها ولم يبدأ تنفيذها	43	128,690,440		1,382	18	1	11		1	5
تنتظر مصادقة منسق نشاطات الحكومة في المناطق	12	21,031,250	8		7		4			29
معلقة	3	2,572,568	8	78						1
مرفوضة	30	61,190,429	23	399	12		2		2	7
لم تقدم لمنسق نشاطات الحكومة في المناطق	5	421,965,086		7,326	35		1			
المجموع	215	840,311,660	N/A	11,065	114	7	32	7	15	57

المظاهرات الشعبية احتجاجا على غلاء المعيشة في الضفة الغربية تؤدي إلى وقوع إصابات

فلسطينيون يسلطون الضوء على القيود المفروضة على النمو الاقتصادي المتصلة ببروتوكول «أوسلو» الاقتصادي

أدت الزيادة في أسعار السلع الأساسية في الأشهر القليلة الماضية، وخصوصا أسعار الوقود، إلى اندلاع مظاهرات نُظمت في أنحاء الضفة الغربية في أوائل أيلول/سبتمبر. وأحرق المتظاهرون الإطارات وأغلقوا شوارع رئيسية واشتبكوا مع قوات الأمن الفلسطينية، وأصيب في هذه المظاهرات ما لا يقل عن 75 شخصاً (من بينهم متظاهرون ورجال شرطة) ووردت تقارير عن دمار واسع النطاق لحق بالمباني العامة، من بينها مكاتب بلدية، ومخافر شرطة ومحطات إطفاء. بالإضافة إلى ذلك، نظم سائقو سيارات الأجرة والحافلات والشاحنات إضرابا في أنحاء الضفة الغربية مما أثر على الوصول إلى مجموعة من الخدمات منها المدارس وأماكن العمل. وفي السادس من أيلول/سبتمبر، حاول رجل فلسطيني إحراق نفسه وابنته احتجاجا على غلاء المعيشة، غير أنّ الشرطة الفلسطينية تدخلت ومنعت وقع إصابات خطيرة.

وطالب المتظاهرون في أنحاء الضفة الغربية السلطة الفلسطينية بدعم أسعار المنتجات الأساسية وكبح ارتفاع الأسعار ودفع رواتب الموظفين الحكوميين في موعدها. وطالب بعض المتظاهرين بإلغاء «بروتوكول باريس»، الذي وقعته حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في إطار اتفاقيات أوسلو في عام 1994 والذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وينص 'بروتوكول باريس' على أن ضريبة القيمة المضافة في السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تكون أقل من نظيرتها الإسرائيلية بما يزيد عن 2 بالمائة، وأنّ سعر البنزين يجب ألا يكون أقل من سعره في إسرائيل إلا في حدود 15 بالمائة. وأدى ارتفاع نسبة ضريبة القيمة المضافة وأسعار البنزين في إسرائيل إلى إجبار السلطة الفلسطينية على زيادة ضريبة القيمة المضافة وأسعار البنزين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبمناسبة عقد أحدث اجتماع للجنة الاتصال المختصة في نيويورك في أيلول/سبتمبر، صدر عدد من التقارير التي قدمت خلفية اقتصادية للاضطرابات التي اندلعت مؤخراً. وحذّر صندوق النقد الدولي في تقريره من أنّ «الاقتصاد الفلسطيني يواجه مخاطر جدية، حيث يعاني من بطء في النمو وارتفاع في معدلات البطالة في كل من غزة والضفة الغربية» نتيجة «انخفاض مساعدات الدول المانحة...، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، وغياب أي تخفيف آخر للقيود المفروضة على التنقل الداخلي والصادرات.»[5]

ويفيد صندوق النقد الدولي أنّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية انخفض إلى نسبة خمسة بالمائة في عام 2011 والربع الأول لعام 2012، من معدل سنوي بلغ تسعة بالمائة في المتوسط في الفترة بين 2008 و2010. وكان التباطؤ في النمو ملحوظاً على وجه الخصوص في غزة حيث تراجع معدل النمو إلى ستة بالمائة في الربع الأول لعام 2012، مقارنة بمعدل نمو يزيد على 20 بالمائة في عامي 2011-2010. وعموماً، ارتفع معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى 22 بالمائة في النصف الأول لعام 2012، مقابل 20 بالمائة في الفترة المماثلة من العام الماضي: ووصل الرقم في الضفة الغربية إلى 19 بالمائة (مقابل 16 بالمائة)؛ وفي غزة ارتفع الرقم نقطة واحدة ليصل إلى 30 بالمائة. وكانت البطالة في صفوف الشباب مرتفعة على وجه الخصوص وبلغت 28 بالمائة في الضفة الغربية و 45 بالمائة في غزة خلال النصف الأول لعام 2012.

واستمر التضخم، وهو أحد أسباب الاضطرابات التي وقعت مؤخراً، يتراوح بين اثنين إلى ثلاثة بالمائة خلال النصف الأول من عام 2012، حيث بلغ معدل التضخم في الضفة الغربية (خمسة بالمائة) وهو أعلى بكثير من معدل التضخم في غزة (واحد بالمائة).[6] وعموماً، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 13 بالمائة في الضفة الغربية واثنين بالمائة في غزة منذ عام 2009.[7] ولكن في المقابل، لم ترتفع الأجور، في الفترة ذاتها، سوى بمعدل 1.5 بالمائة في الضفة الغربية و0.5 بالمائة في غزة.

وفي أعقاب الاضطرابات، أعلنت السلطة الفلسطينية أنّها ستثبت أسعار عددً من السلع الأساسية وتخفض أسعار وقود الديزل وغاز الطهي والكاز (الكيروسين) عند

ارتفاع تكاليف المعيشة في الأرض الفلسطينية المحتلة

سائقو سيارات الأجرة في رام اللّه ونابلس يروون قصصهم

أحمد دبور (أبو مراد) لاجئ فلسطيني يعيش في مخيم الجلزون للاجئين. تتكون أسرته من زوجته وبناته الثلاث، إحداهن مطلقة ولديها ثلاثة أطفال. يعمل أحمد سائق سيارة أجرة في مدينة رام اللّه منذ عام 2002.

يقول أبو مراد: "يبلغ دخلي اليوم ما يقرب من 300 شيقل (75 دولار أمريكي)، يُصرف نصف هذا المبلغ على الوقود والنصف المتبقي أتقاسمه بيني (1/3) وبين مكتب سيارات الأجرة (2/3). يعني ذلك أنّ دخلي اليومي الحقيقي يبلغ ما بين 65 و75 شيقل في أفضل الحالات".

يقول أبو مراد إنّ دخله الشهري لا يكفي لتغطية احتياجات عائلته، بما في ذلك فواتير الكهرباء والمياه وغيرها من المصروفات اليومية. ولتغطية جميع المصروفات بما في ذلك رسوم الكلية لإحدى بناته اقترض أبو مراد 3,000 دولار أمريكي من مؤسسة إقراض محلية، بأقساط شهرية تبلغ 105 دولارات أمريكية. غير أنه لم يتمكن من سداد الأقساط خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وتعتمد عائلته حالياً على شراء احتياجاتها بالدين من محلات تجارية صغيرة في المخيم.

وتعمقت الأزمة المالية بالنسبة لأبي مراد وبعض زملائه في العمل في أعقاب الزيادة في تكاليف المعيشة التي تمثلت في تضاعف أسعار الوقود خلال السنوات العشر الماضية، والزيادات التي طرأت مؤخراً على الضرائب التي تفرضها وزارة المواصلات في السلطة الفلسطينية وارتفاع قيمة مخالفات السير التي تحررها شرطة السير التابعة للسلطة الفلسطينية. وقال أبا مراد: "عندما بدأت العمل سائق أجرة في عام 2002 كان سعر لتر البنزين 3.5 شيقل؛ والآن يبلغ سعره سبعة شواقل. ولكن في المقابل، لم يرتفع سعر أجرة السفر للركاب بالمعدل ذاته."

طلال دويكات، 36 عاما، بيتا (محافظة نابلس).
تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

ومثل أبو مراد، يشعر طلال دويكات البالغ من العمر 38 عاماً، وهو من سكان قرية بيتا في نابلس أنّ وضعه المالي أصبح يائساً. طلال هو أب لسبعة أطفال يذهب أربعة منهم إلى المدارس. وعمل طلال سائق أجرة خلال السنوات الثماني المنصرمة ينقل المسافرين بين مدينة رام اللّه ومدينة نابلس. وينفق طلال نصف دخله الشهري تقريبا لتغطية تكاليف الوقود. وقسم كبير مما النصف الآخر يُصرف على نفقات أخرى تتضمن تصليح السيارة والضرائب. ويقدر طلال أنّ خمس ما يكسبه شهرياً فحسب يعتبر دخلاً شخصياً لا يكفي لتلبية احتياجات عائلته.

وآليات التكيف المتاحة أمام طلال محدودة: فليس لديه أية مدخرات، فيضطره ذلك إلى الاقتراض من الناس إضافة إلى أنّ عائلته اضطرت إلى تقليص نفقاتها على المواد الغذائية. فعلى سبيل المثال، لا تستهلك العائلة اللحوم سوى في مناسبات معدودة خلال العام. ويشير طلال إلا أنه خلافا للعيد الماضي "لم أتمكن هذا العام من شراء ملابس جديدة لأطفالي خلال عيد الفطر أو أنّ آخذهم للترفيه عن أنفسهم. لقد شاركت في إضراب أيلول/سبتمبر لأنني أريد أن أرسم البسمة على وجوه أطفالي خلال العيد القادم".

مستواها خلال شهر آب/أغسطس إضافة إلى خفض ضريبة القيمة المضافة. وستتم موازنة تكاليف هذه التدابير من خلال خفض الإنفاق في وزارات معينة وخفض رواتب بعض الموظفين الكبار وتجميد عمليات التوظيف والترقيات الجدية في المؤسسات الحكومية حتى إشعار آخر. وتبلغ الفجوة المالية للسلطة الفلسطينية حالياً 400 مليون دولار أمريكي على الأقل لبقية عام 2012.

وحذّر صندوق النقد الدولي من أنّ الوضع الاقتصادي الحالي إلى جانب جمود عملية السلام سيؤدي إلى «خطر متزايد، يهدد باستمرار بطء النمو الاقتصادي، وارتفاع البطالة، والاضطراب الاجتماعي.» وفي تقريره الذي قدم للجنة الاتصال المختصة، حث البنك الدولي الدول المانحة على مواصلة دعمها لميزانية السلطة الفلسطينية وحث السلطة الفلسطينية على المضي قدماً في عدد من الإصلاحات الرئيسية من أجل زيادة الإيرادات المحلية والسيطرة على الإنفاق. غير أنّ البنك الدولي ختم تقريره بالقول إنّه «حتى وإنّ تمّ تطبيق مثل هذه التدابير، فإنّ التطلعات الحقيقية لتحقيق تقدم نحو نمو اقتصادي فلسطيني مستدام سيمثل تحديا في ظل غياب تغييرات أساسية ملموسة من شأنها أن تزيل العوائق الناجمة عن تجزئة الأراضي الفلسطينية – هذه العوائق التي تقيّد أية استثمارات، وتؤدي إلى رفع التكاليف وتعيق التماسك الاقتصادي.»[8] وأكد البنك الدولي مجدداً أهمية المنطقة (ج) بالنسبة للضفة الغربية «بصفتها الأرض الوحيدة المتواصلة في الضفة الغربية التي تربط 227 منطقة جغرافية منفصلة (المنطقة (أ) والمنطقة (ب))، وتعتبر المنطقة (ج) أساس التماسك الاقتصادي وهي أكثر المناطق وفرة من حيث المصادر في الضفة الغربية إذا أنّها تتضمن معظم مصادر المياه، والأراضي الزراعية، والموارد الطبيعية، واحتياطيات الأراضي التي تمثل أساسا اقتصاديا للنمو في قطاع أساسي من القطاعات الاقتصادية.»[9]

فرض المزيد من القيود على الوصول إلى الخدمات في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل

سياج طريق جديد يجبر 70 عائلة على استخدام طرق التفافية طويلة للوصول إلى الخدمات الأساسية

بدأت السلطات الإسرائيلية خلال الأسبوع الأخير في أيلول/سبتمبر في بناء سياج طريق جديد في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل. ويتألف

سياج طريق جديد بجوار حي السلايمة، مدينة الخليل، أيلول/سبتمبر 2012.
تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

هذا السياج من سياج معدني يبلغ ارتفاعه 1.5 متر مثبت على كتل إسمنتية، وهناك خطط لمد هذا السياج لمسافة 500 متر تقريباً على طول ما يطلق عليه «شارع الصلاة» – وهو الشارع الذي يستخدمه المستوطنون الإسرائيليون للوصول إلى الحرم الإبراهيمي من مستوطنة كريات أربع (أنظر الخريطة). وفي السادس من أيلول/سبتمبر، أصدرت السلطات الإسرائيلية أمر مصادرة للاستيلاء على الأرض الضرورية لبناء السياج. وردّ السكان الفلسطينيون المقيمون في المنطقة بتقديم اعتراض على الأمر للإدارة المدنية الإسرائيلية؛ غير أن هذا الاعتراض رفض لاحقاً.

وأبلغ مكتب الارتباط الإسرائيلي لمنطقة الخليل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنّ السياج الجديد ضروري «لدواعٍ أمنية»، لمنع الأطفال الفلسطينيين من «إزعاج المستوطنين الإسرائيليين» الذين يستخدمون هذا الشارع و«سرقة حقائب المستوطنين».[01] ويفيد مكتب الارتباط الإسرائيلي أنّ السياج لن يؤثر على حرية تنقل الفلسطينيين في المنطقة. ومع هذا، يشير تقييم ميداني أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاء محليون من ناحية أخرى؛ إلى أنه عند استكمال بناء هذا السياج سيضطر ما يقرب من 70 عائلة تعيش في حي السلايمة الواقع شرقي السياج إلى سلوك طرق التفافية طويلة للوصول إلى المناطق الغربية من البلدة القديمة في الخليل، من أجل الوصول إلى مراكز الخدمات وسبل كسب الرزق. وحرية تنقل السكان في هذا الحيّ مقيدة أصلاً بسبب الحظر الشامل المفروض على دخول السيارات الفلسطينية إلى «شارع الصلاة» والمتواصل منذ عدة سنوات.

وعبر عدد قليل من السكان الذين يديرون محلات تجارية صغيرة في المنطقة ويعتمدون على عربات تجرها الحمير لنقل بضائعهم عن قلقهم من أنّ الإجراء الجديد سيضطرهم إلى إغلاق محلاتهم. وسيشكل سياج الطريق الجديد هذا تحدياً إضافياً أمام وصول السكان إلى مراكز الرعاية الصحية في الأجزاء الغربية في المدينة، وخصوصاً السكان الذين يعانون من إعاقات والمرضى من ذوي الحالات الخطيرة (أنظر الإطار). وسيضطر أطفال الحي إلى المشي مسافات أطول للوصول إلى مدرسة الفيحاء ومدرسة الإبراهيمية مما يزيد من تعرضهم لعنف المستوطنين أو مضايقة الجنود الإسرائيليين الشائع في المنطقة أصلاً.[11]

وخلافا لمدن الضفة الغربية الأخرى، لم تُسلم مدينة الخيل إلى السلطة الفلسطينية في سياق الاتفاق المرحلي المبرم عام 1995. وفي اتفاق تمّ التوصل إليه بعد عامين، تسلمت السلطة الفلسطينية المسؤولية الإدارية عن 80 بالمائة من مدينة الخليل، وفي المقابل، احتفظت إسرائيل بالسيطرة المباشرة على نسبة العشرين بالمائة الباقية التي تعرف باسم (الخليل 2). وتنبع هذه التسوية الخاصّة من رغبة حكومة إسرائيل في الاحتفاظ بسيطرتها الحصرية على خمس مستوطنات إسرائيلية (يبلغ مجموع سكانها عدة مئات) أقيمت داخل حدود المدينة.[21]

ومنذ ذلك الوقت تبرر الحكومة الإسرائيلية القيود المفروضة على وصول السكان الفلسطينيين بأنها وسيلة لحماية المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة بالإضافة إلى غيرهم من الزوار الإسرائيليين وتمكينهم من العيش حياة طبيعية. وبالرغم من أنّ جميع السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل يتضررون بين الحين والآخر، إلا أنّ 6,000 نسمة يعيشون في المنطقة المجاورة للمستوطنات مباشرة، بما فيها معظم البلدة القديمة يواجهون سلسلة من القيود التي تقوض جميع جوانب حياتهم اليومية.

ويوجد في المنطقة في الوقت الحالي ما يصل مجموعه إلى 123 معيق حركة تفصل المناطق المقيّد الوصول إليها في الخليل 2 عن بقية مدينة الخليل، وتشمل إلى جانب معيقات أخرى 18 حاجزاً مأهولةً بالجنود بصورة دائمة، و12 حاجزا مأهولة بشكل جزئي، و57 متراس طريق. إضافة إلى ذلك، تم إغلاق 512 محلاً تجارياً فلسطينياً في المناطق المقيّد الوصول إليها بأوامر صادرة من الجيش الإسرائيلي، وأغلق 1,100 محلا تجاريا أخرى على الأقل بسبب القيود المفروضة على دخول الزبائن والموردين، وفق لجنة إعادة تأهيل الخليل. وقد أدت هذه القيود الصارمة إلى جانب سنوات من المضايقة المنظّمة على يد المستوطنين الإسرائيليين إلى إجبار عدد كبير من السكان الفلسطينيين على الرحيل إلى مناطق أخرى في المدينة.[13]

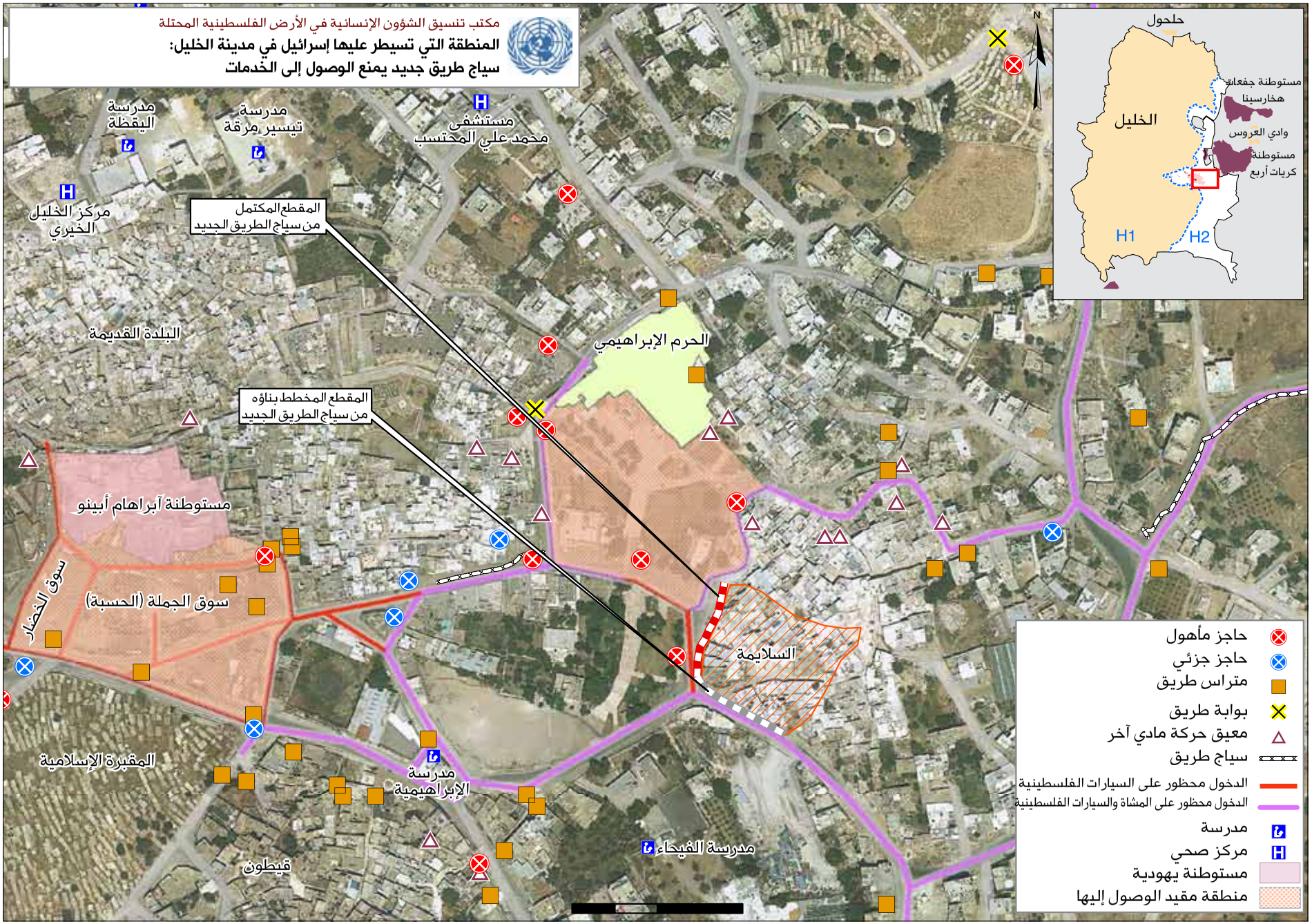
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة
المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل:
سياج طريق جديد يمنع الوصول إلى الخدمات
N
حلحول
مستوطنة جفعات هخارسينا
الخليل
وادي العروس
مستوطنة كريات أربع
H1
H2
مدرسة اليقظة
مدرسة تيسير مرقة
مستشفى محمد علي المحتسب
مركز الخليل الخيري
المقطع المكتمل من سياج الطريق الجديد
المقطع المخطط بناؤه من سياج الطريق الجديد
البلدة القديمة
الحرم الإبراهيمي
مستوطنة آبراهام أبينو
سوق الخضار
سوق الجملة (الحسبة)
السلايمة
المقبرة الإسلامية
مدرسة الإبراهيمية
مدرسة الفيحاء
قيطون
حاجز مأهول
حاجز جزئي
متراس طريق
بوابة طريق
معيق حركة مادي آخر
سياج طريق
الدخول محظور على السيارات الفلسطينية
الدخول محظور على المشاة والسيارات الفلسطينية
مدرسة
مركز صحي
مستوطنة يهودية
منطقة مقيد الوصول إليها

زيادة المخاوف في أوساط سكان حي السلايمة

يعيش محمد الفاخوري (65 عاماً) وهو أب لستة في حي السلايمة منذ يوم ولادته، حيث يدير هناك ورشة تقليدية للخزف. ويعتمد الفاخوري، بسبب الحظر المفروض على السير في "شارع الصلاة"، على عربات تجرها الحمير لجلب المواد الخام لورشته ولنقل منتجاته كي تباع في أماكن أخرى في الخليل. يذكر الفاخوري أنّ سياج الطريق الجديد يعني أنّه سيضطر إلى نقل هذه المواد بنفسه في طرود صغيرة وهو ما يزيد من تكاليف النقل والوقت المستغرق ويقول: "أنا قلق بشأن دخلي في المستقبل ولا أعلم كيف سأتمكن من الاستمرار في العمل في المحل".

فقد عامر برقان (40 عاماً) وهو أب لعشرة، إحدى ساقيه في حادث سير قبل عامين. ويحتاج عامر إلى الوصول خمس مرات في الأسبوع إلى عيادة جمعية الهلال الأحمر الواقعة في وادي التفاح في الخليل 1 -المنطقة التي تقع تحت إدارة السلطة الفلسطينية - لتلقي العلاج الطبيعي لساقه الأخرى المصابة بشلل جزئي. ومنع بناء المقطع الأول من السياج برقان من الوصول إلى العيادة. يقول برقان: "أصلحت مؤخرا دراجة نارية صغيرة تساعدني على التنقل باستقلالية، لكن مع إغلاق الشارع أصبحت بلا فائدة تقريبا"

المحكمة العليا الإسرائيلية تؤيد «سياسة الفصل» الإسرائيلية بين غزة والضفة الغربية

حرمان خمس نساء من غزة من متابعة دراستهن الأكاديمية في الضفة الغربية

رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية، في قرار أيده قاضيان واعترض عليه قاضٍ واحد صدر هذا الشهر، التماسا يطعن في رفض السلطات الإسرائيلية السماح لخمس نساء فلسطينيات من قطاع غزة بالسفر إلى الضفة الغربية لاستكمال الدراسة لنيل درجة الماجستير هناك.[41] وقدمت الالتماس في وقت سابق هذا العام منظمتا لحقوق الإنسان إسرائيلية وفلسطينية (منظمة جيشا – مسلك مركز الدفاع عن حرية الحركة والميزان) بالنيابة عن المتضررات. وأضطر أربع من بين هؤلاء النساء الخمس، وهن الآن في الأربعينات من أعمارهن، على عدم استكمال دراستهن في عام 2000 في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية وما تلاها من سحب السلطات الإسرائيلية لجميع تصاريح السفر بين غزة والضفة الغربية. وتشغل النساء الأربع حاليا مناصب في منظمات مجتمع مدني لتعزيز الديمقراطية وحقوق المرأة. أما الطالبة الأخرى فتبلغ من العمر 19 عاماً تم قبولها في برنامج الحقوق في جامعة بيرزيت (أنظر الإطار أدناه). ويعتبر شرط الحصول على تصاريح من إسرائيل للوصول إلى جامعات الضفة الغربية أحد عناصر نظام التحكم بالتنقل والوصول بين قطاع غزة والضفة الغربية.

ووافقت المحكمة، في القرار الصادر بالأغلبية، على موقف الحكومة القاضي بأن إسرائيل غير ملزمة بالسماح للسكان الفلسطينيين في غزة بالدراسة في الضفة الغربية وأنها قد تعاملهم على أنهم «مواطنون أعداء» فيما يتصل بالعبور.[15] ووافقت المحكمة أيضاً على موقف الحكومة القاضي بأنّ السماح للطالبات بالسفر قد «يقوض «سياسة الفصل» التي تستند إلى اعتبارات أمنية وسياسية». وبهذا القرار، صادقت المحكمة فعليا على القيود المفروضة على سفر المدنيين بين غزة والضفة الغربية حتى عندما لا تثار أي مزاعم أمنية شخصية.

بموجب نظام التحكم بالتنقل والوصول الذي تطبقه إسرائيل منذ أيلول/سبتمبر 2000، يُحظر تنقل الأشخاص خارج غزة إلا إذا استوفى الشخص معايير إسرائيلية تؤهله للحصول على تصريح استثنائي.[61] وتفصّل وثيقة رسمية صدرت مؤخرا في أعقاب التماس قدّم في إطار قانون حريّة المعلومات 16 فئة من الأشخاص المؤهلين للحصول على تصاريح لمغادرة غزة والدخول إلى إسرائيل أو الضفة الغربية. وتتضمن هذه الفئات، على سبيل المثال لا الحصر، المرضى الذين يحتاجون إلى علاج لإنقاذ حياتهم، والتجار، وأقارب من الدرجة الأولى لشخص مريض للغاية، والصحفيين، وموظفي المنظمات الدولية. ولم تشمل هذه الفئات الطلاب الذين يدرسون في جامعات الضفة الغربية.[17]

إنّ عملية تقديم الطلبات عملية تستغرق وقتا طويلاً وشاقة وغير مؤكدة. وقد تُرفض طلبات يقدمها أشخاص يستوفون المعايير بذرائع أمنية. وفي حالةّ رفض الطلب الأولي، فإن عبء تقديم الأدلة يقع دائماً على الأفراد، ويتطلب في أحيانٍ كثيرة عملية متابعة طويلة ومكلفة.

والتزمت إسرائيل، من خلال إعلانها الصادر في حزيران/يونيو 2010 عن تخفيف الحصار، بالعمل على «انسياب» نظام التصاريح المتعلق بتنقل الأشخاص لأغراض إنسانية وبأن تدرس «طرقا أخرى لتسهيل» هذا التنقل. وفعليا، لم يطرأ سوى ارتفاع محدود على عدد الأشخاص الذين سُمح لهم بالعبور. ومنذ مطلع عام 2012، بلغ متوسط عدد الأشخاص الذين يغادرون غزة يومياً من خلال معبر إيريز 152 فلسطينياً أي أن العدد ارتفع من 106 أشخاص عبروا خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010 قبل التسهيلات التي أعلن عنها في حزيران/يونيو 2010. وقبل بدء الانتفاضة الثانية، بلغ عدد الفلسطينيين الذين كانوا يعبرون من خلال معبر إيريز يومياً ما يقرب من 26,000 فلسطيني غالبيتهم العظمى عمال يعملون في إسرائيل ومسافرون لأغراض عائلية وتعليمية واجتماعية أخرى.

لا تشمل «سياسة الفصل» بين قطاع غزة والضفة الغربية قيوداً على تنقل الأشخاص فحسب، بل وإنما تشمل أيضاً نقل البضائع، وهو عنصر رئيسي في الحصار. وبالنظر إلى أنّ الضفة الغربية (إلى جانب إسرائيل) كانت السوق الرئيسية لمنتجات غزة فإنّ هذه السياسة المفروضة منذ عام 2007 فيما يتعلق بالبضائع، كان لها أثر سلبي كبير على مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة في غزة.

لجين شرحبيل الزعيم (19 عاماً) غزة

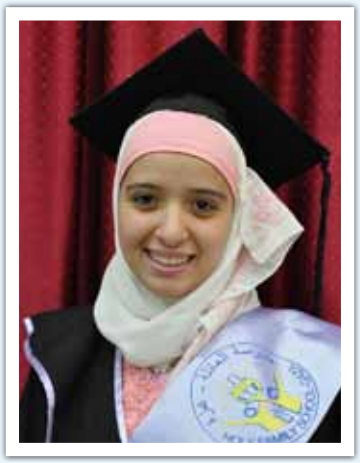

"كانت أمي مصدر إلهامي دائماً وحاولت أن أحذو حذوها في كل شيء. حصلت أمي على شهادة في آداب اللغة الإنجليزية من جامعة بيرزيت. وكبرت وأنا أستمع إلى قصص رائعة حول الجامعة وقررت أن أدرس هناك أيضا. في عام 2011 أنهيت دراستي الثانوية وحصلت على معدل مرتفع للغاية وقدمت مباشرة طلبا لكلية الحقوق في جامعة بيرزيت. ومن ثم تقدمت بطلب للحصول على تصريح خروج عبر منظمة لحقوق الإنسان ولكنني أصبت بخيبة أمل شديدة عندما سمعت أن السلطات الإسرائيلية رفضت طلبي. أنا لا أرى أي سبب شرعي يخول إسرائيل بحرماني من الذهاب إلى الجامعة التي أرغب بالدراسة فيها في وطني. يستطيع الطلاب الإسرائيليون اختيار أي جامعة يرغبون بالدراسة فيها في إسرائيل. وبالرغم من أنني بدأت بدراسة الحقوق في جامعة الأزهر في غزة وأنهيت السنة الأولى، إلا أنني سأكون سعيدة بالبدء من جديد في بيرزيت."

المستجدات الربع سنوية فيما يتصل بوصول المساعدات الإنسانية

الحوادث المتصلة بحرية الوصول عند الحواجز والمعابر الحدودية

طرأ خلال الربع الثالث من عام 2012 انخفاض طفيف على عدد حوادث الوصول التي تقع عند الحواجز والمعابر الحدودية مقارنة بالربع السابق من العام، وبالرغم من ذلك ارتفع عدد الموظفين المتضررين وارتفع عدد ساعات العمل الضائعة خلال هذا الحوادث بصورة ملموسة. وإجمالا، انخفض عدد الحوادث بنسبة ثمانية بالمائة (من 146 حادثاً إلى 134 حادثاً) ورغم ذلك طرأ ارتفاع بنسبة عشرة بالمائة على عدد الموظفين المتضررين وارتفاع بنسبة 26 بالمائة على عدد ساعات العمل الضائعة. ويعزى هذا الارتفاع جزئياً إلى سلسلة من حوادث الوصول التي وقعت في منطقة القدس عشية عطلة عيد الغفران اليهودي، من بينها عدة حوادث متزامنة وقعت عند حاجز حزما أثرت على 76 موظفاً من وكالات الأمم المتحدة.[18]

وتعتبر التأخيرات عند الحواجز لأكثر من 30 دقيقة أكثر حوادث الوصول شيوعاً بالنسبة لموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية. أما في حالة موظفي الأمم المتحدة فتتصل الحوادث في الغالب بطلب موظفي الأمن الإسرائيليين تفتيش السيارات التابعة للأمم المتحدة وطلب تقديم مزيد من الوثائق التعريفية. ووفقاً لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، التي وقعت عليها إسرائيل، تتمتع ممتلكات وأصول الأمم المتحدة بحصانة من التفتيش. وعلى غرار الفترة السابقة، وقعت معظم حوادث الوصول التي سجلها موظفو وكالات الأمم المتحدة في منطقة القدس (77 بالمائة من الحوادث).

تصاريح الدخول إلى غزة ومغادرتها

انخفض عدد الطلبات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ومعدل موافقة السلطات الإسرائيلية على هذه الطلبات بصورة كبيرة خلال هذا الربع من العام. ويعزى ذلك إلى الأعياد اليهودية والإسلامية التي جاءت خلال الفترة التي شملها التقرير.

وطرأ انخفاض ملموس على عدد طلبات الأمم المتحدة للحصول على تصاريح لفرق موظفيها المحليين لدخول غزة والخروج منها في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر بسبب شهر رمضان وعطلة عيد الفطر مما أدى إلى انخفاض

القضايا الرئيسية

- ارتفاع عدد الموظفين المتضررين وساعات العمل الضائعة خلال الحوادث المتصلة بحرية الوصول
- انخفاض ملموس في عدد طلبات الحصول على تصاريح ومعدلات الموافقة على الطلبات التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لموظفيها الدوليين.
- النتائج الأولية لاستطلاع حول الوصول أجرته الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تشير إلى أنّ عدد الحوادث المتصلة بحرية الوصول أعلى من تلك التي تم رصدها عبر آليات الرصد العادية

تصاريح الدخول والخروج من غزة لموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية

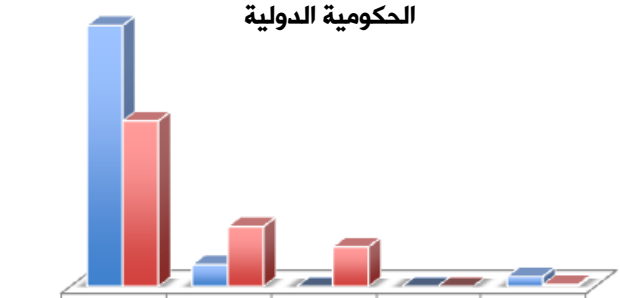

	تمت الموافقة عليها في الوقت المحدد	تأخرت الموافقة عليه	قيد البحث	رفضت	ألغيت على يد الموظفين أنفسهم
Q2	132	11	0	0	5
Q3	84	30	20	0	1

تصاريح الدخول والخروج من غزة لموظفي الأمم المتحدة المحليين

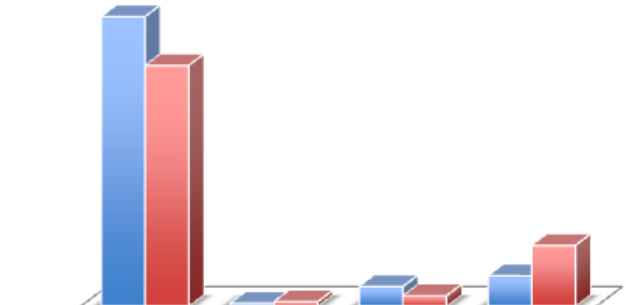

	تمت الموافقة عليها في الوقت المحدد	ألغيت على يد الموظفين أنفسهم	رفضت	قيد البحث
Q 2	190	2	13	20
Q3	158	3	7	40

بنسبة 37 بالمائة على العدد الكلي للطلبات التي قدمت خلال الفترة التي شملها التقرير. ورغم أنّ عدد الطلبات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية الدولية انخفض أيضا إلى أنّ التغير لم يكن كبيراً، حيث قدم 135 طلباً مقابل 148 طلباً خلال الربع السابق (حوالي تسعة بالمائة).

وانخفضت كذلك نسبة موافقة السلطات الإسرائيلية على الطلبات التي قدمتها كل من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية حيث انخفضت نسبة الموافقة على طلبات وكالات الأمم المتحدة من 87 بالمائة إلى 76 بالمائة وانخفضت نسبة الموافقة على طلبات المنظمات غير الحكومية الدولية من 89 بالمائة إلى 62 بالمائة. وحدث معظم هذا الانخفاض خلال أيلول/سبتمبر. وعلى غرار ذلك، ارتفع متوسط وقت معالجة الطلبات بالنسبة لطلبات المنظمات غير الحكومية الدولية من 11 يوماً إلى 15 يوما خلال هذا الربع، في حين أنه لم يطرأ تغير إلى حد كبير على متوسط الوقت المستغرق للرد على طلبات وكالات الأمم المتحدة.

استبيان حول الوصول: النتائج الأولية

كجزء من دراسة متواصلة حول تحديات التشغيل التي تواجهها منظمات المجتمع الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية استبيانا على الإنترنت شارك فيه مندوبون من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

وأشار تحليل أولي لنتائج الاستبيان أنّ هنالك نقصاً في الإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بحرية الوصول التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. ويشير الاستبيان إلى أنّ عام 2012 شهد حوادث متصلة بحرية الوصول تعرض لها موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بلغ متوسطها الشهري 105 حوادث مقارنة بمتوسط شهري بلغ 45 حادثاً سجلته آليات الرصد العادية الذي يجريه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي تعتمد على التقارير التي يقدمها الموظفون المتضررون بأنفسهم. وكان الفارق كبيراً فيما يتصل بالحوادث التي تتعلق بموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية.

بالرغم من ذلك، تطابق الاستبيان مع آليات المراقبة العادية في تحديد الموقع الذي تكثر فيها الحوادث المتعلقة بحرية وصول موظفي الأمم المتحدة وهو منطقة القدس (60 بالمائة من مجمل الحوادث). وخلافا لذلك، لا تتطابق بيانات التوزيع الجغرافي للحوادث التي يتعرض لها موظفو المنظمات غير الحكومية الدولية بين الآليتين: فتشير الآلية العادية للرصد إلى أنّ 65 بالمائة تقريباً من الحوادث تقع عند حاجز إيريز بين غزة وإسرائيل. ولكن بالرغم من ذلك يشير الاستبيان إلى أنّ الحوادث موزعة بالتساوي تقريبا بين المناطق (القدس، وغزة، والمعابر الحدودية، وغور الأردن). وسيتم عرض وتحليل هذه النتائج وغيرها من البيانات بالتفصيل في سياق تقرير كامل سيتم نشره نهاية هذا العام.

حوادث الوصول الشهرية لعام 2012 (آلية الرصد العادية)

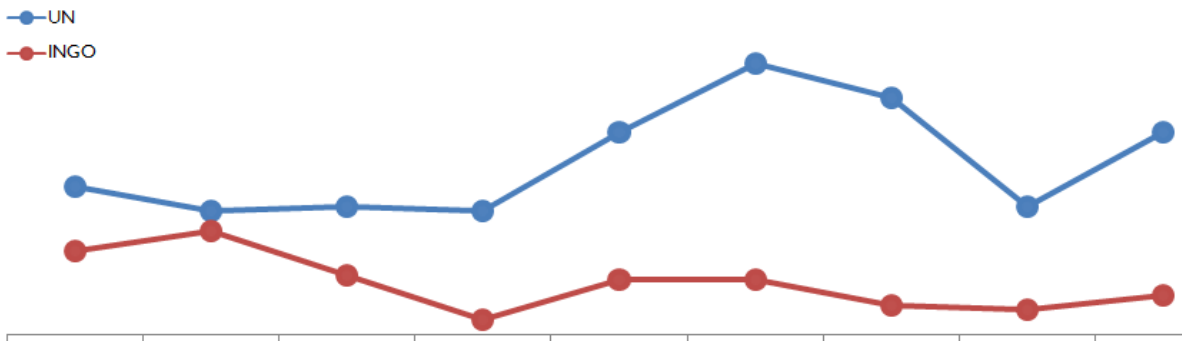

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep
UN	30	25	26	25	41	55	48	26	41
INGO	17	21	12	3	11	11	6	5	8

الهوامش

1. أنظر تقرير منظمة جيشا (مسلك- مركز الدفاع عن حرية الحركة، http://www.gisha.org/item.asp?lang_id=en&p_id=1505
2. الأمم المتحدة، غزة 2020، مكان صالح للعيش؟، تقرير فريق الأمم المتحدة القُطري في الأرض الفلسطينية المحتلة، آب/أغسطس 2012، متاح من خلال الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/104094048-Gaza-in-2020-A-livable-place.pdf
3. وتأتي هذه الشحنة في أعقاب شحنة مشابهة صُدرت في آذار/مارس 2012. وفي المجمل يعتزم برنامج الأغذية العالمي تصدير 720 طنا من بسكويت التمر ستلبي احتياجات برنامج تغذية المدارس للعام الدراسي كله.
4. بالرغم من السماح بتصدير 4 شحنات من الأثاث في البداية عبر معبر كيرم شالوم إلا أنّه تم رفض شحنتين منها في 27 أيلول/سبتمبر عند معبر ترقوميا في الضفة الغربية وأجبرت على الانتظار حتى 30 أيلول/سبتمبر قبل السماح لها بالعبور بسبب ترتيبات التعبئة السيئة التي أجراها الجانب الإسرائيلي عند معبر كيرم شالوم.
5. تجارب وآفاق جديدة لاقتصاد الضفة الغربية وغزة: تقرير الموظفين المعد لاجتماع لجنة الاتصال المختصة، نيويورك، 23 أيلول/سبتمبر، 2003.
6. بالرغم من عدم توفر بيانات الأسعار لشهر أيلول/سبتمبر حتى هذا التاريخ، إلا أنّ أسعار البترول في أيلول/سبتمبر شهدت مزيدا من الارتفاع في أعقاب ارتفاع أسعارها في إسرائيل وارتفاع ضريبة القيمة المضافة من 14.5 بالمائة إلى 15.5 بالمائة في أيلول/سبتمبر. 1. مصدر سابق.
7. بورتلاند ترست، مجلة الاقتصاد الفلسطيني، العدد 72، أيلول/سبتمبر 2012. "حدثت، منذ عام 2009، أعلى نسب ارتفاع الأسعار في الضفة الغربية في مجموعات البضائع الرئيسية، وتضمنت الأغذية والمشروبات الخفيفة (11+ بالمائة)، والسكن (15+ بالمائة)، والمواصلات (12+ بالمائة)، والمنسوجات والملابس والأحذية (14+ بالمائة) والمشروبات الكحولية والتبغ (47+ بالمائة). وتمثل هذه مجتمعة أكثر من نصف الميزانية الشهرية لعائلة متوسطة في الضفة الغربية." مصدر سابق.
8. الأزمة المالية والآفاق الاقتصادية، ضرورات التماسك الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: تقرير الرصد الاقتصادي المقدم للجنة الاتصال المختصة في 23 أيلول/سبتمبر، 2012.
9. المصدر السابق.
10. رسالة إلكترونية أرسلت إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2012 ردا على سؤال طرح مسبقا.
11. لمزيد من التفاصيل حول أثر القيود المفروضة على التنقل ووصول الأطفال إلى المدارس في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل، أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية، أيلول/سبتمبر 2012، ص. 22-20.
12. تشمل هذه المستوطنات: تل الرميدة، وبيت هداسا، وأفراهام أفينو، وجفعات هيفوت. ولم يُعلن العدد الدقيق للمستوطنين في وسط مدينة الخليل. إضافة إلى أنّ العدد غير مستقر، لأن العديد من المقيمين في المستوطنة هم من طلاب المدارس الدينية أو الزوار الأجانب.
13. في مسح أجرته منظمتان إسرائيليتان لحقوق الإنسان في عام 2007, هما مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم) ومنظمة الحقوق المدنية في إسرائيل (أكري)، وُجد أنّ ما يزيد عن 1,000 منزل أخلاها سكانها الفلسطينيون السابقون. أنظر تقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم) ومنظمة الحقوق المدنية في إسرائيل (أكري)، مدينة أشباح: سياسة الفصل الإسرائيلية والتهجير القسري للفلسطينيين من وسط الخليل، أيار/مايو 2007.
14. قرار محكمة العدل العليا/495/12، عزة عزات وأخريات ضد وزير الدفاع وآخرين.
15. وجاء هذا القرار بالرغم من انتقاد المحكمة للحظر الشامل، وتوصياتها السابقة بأنّ على السلطات أن تدرس منح استثناءات من هذا الحظر.
16. أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية:، تخفيف الحصار: تقييم الأثر الإنساني على سكان قطاع غزة، آذار/مارس 2011.
17. لمزيد من المعلومات أنظر تقرير منظمة جيشا، "وثائق جديدة تفصل سياسة الإغلاق في قطاع غزة حصلت عليها جيشا"، كانون الثاني/يناير 2012.
18. تضمنت معظم هذه الحوادث منع وصول موظفي الأمم المتحدة بحجة أنّ تصاريحهم أصبحت غير سارية المفعول بسبب "الإغلاق الشامل" المطبق خلال عطلة العيد. وفي أعقاب بعض المفاوضات سمح لجميع الموظفين المتضررين بالعبور في النهاية.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP،ACAD ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_10_23_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.